الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمداولات

الفترة التشريعية السابعة (2016–2018)– السنة الثانية 2017– الدورة البرلمانية العادية (2016 –2017) – العدد: 19

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 4 جمادى الأولى 1438
الموافق 2 فيفري 2017

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 2 جمادى الثانية 1438
الموافق 2 مارس 2017

فهرس

محضر الجلسة العلنية السابعة والعشرين ..... ص 03

- **أسئلة شفوية.**

محضر الجلسة العلنية السابعة والعشرين
المنعقدة يوم الخميس 4 جمادى الأولى 1438
الموافق 2 فيفري 2017

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

ـ السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، نيابة عن السيد الوزير الأول؛

ـ السيد وزير المالية؛

ـ السيد وزير الموارد المائية والبيئة.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

جلسة اليوم ـ كما تعلمون ـ مخصصة لطرح جملة من الأسئلة الشفوية موجهة إلى قطاعات وزارية مختلفة.

إذن، وبعد الترحيب بالسادة أعضاء الحكومة أحيل الكلمة للسيد محمد ماني الذي ينوب عن السيد مصطفى جغدالي ليطرح سؤاله الموجه إلى السيد الوزير الأول.

السيد محمد ماني (نيابة عن السيد مصطفى جغدالي): شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أنوب عن زميلي مصطفى جغدالي في طرح السؤال على السيد معالي الوزير الأول المحترم.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16ـ12، المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم المحترمة بسؤالي التالي نصه:

قامت "المتوسطية للتبريد"، بمشروع ضخم سنة 2011 بما يسمى غرف التبريد الكبرى على مستوى الوطن.

السؤال هو: أين وصلت العملية؟

تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد ماني؛ الآن أحيل الكلمة للسيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان لتنوب عن السيد الوزير الأول في الرد على السؤال الذي ـ قبل قليل ـ سمعنا مضمونه.

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان (نيابة عن السيد الوزير الأول): بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة الأعضاء المحترمون،

زملائي أعضاء الحكومة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد تفضل السيد مصطفى جغدالي ـ عضو مجلس

الأمة ـ مشكورا بطرح سؤال شفوي يتعلق بمشروع إنجاز غرف التبريد الكبرى على المستوى الوطني والذي ناب عنه اليوم السيد محمد ماني.

ونيابة عن السيد الوزير الأول، أتشرف أن أوافيكم بعناصر الرد الآتية:

إن مشروع تطوير قدرات التبريد المسطرة من طرف السلطات العمومية والمعهود تنفيذه إلى مؤسسة المتوسطية (Frigomedi) يشمل 50 مركبا للتبريد عبر كامل التراب الوطني بسعة تقدر بـ 627 ألف م^3 مع إعادة تأهيل 39 مخزنا للتبريد بسعة إجمالية تقدر بـ 650 ألف م^3 وبتكلفة إجمالية قدرت بحوالي 36.6 مليار دينار ممول بموجب قرض استثماري مخفض على المدى البعيد، تمت المصادقة عليه من طرف مجلس مساهمات الدولة في مارس 2013.

ويعد هذا المشروع من المشاريع العمومية الطموحة التي تهدف إلى رفع قدرات التخزين الوطني وامتصاص الفائض في الإنتاج الفلاحي من أجل تحقيق التوازن بين العرض والطلب وتنويع قنوات التوزيع والتسويق والتخزين لفائدة كل من مستهلكي السوق المحلية وكذا المنتجين.

في هذا السياق، شرعت هذه المؤسسة في تجسيد الخطوات التالية:

ـ إعادة تأهيل 39 مخزن تبريد بسعة إجمالية تقدر بـ 350 ألف م^3 كما كان مسطرا وذلك عن طريق تحويل الأصول المتبقية من مؤسسات التبريد المنحلة وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأشغال قد تم الانتهاء منها.

ـ المبادرة بتنفيذ كافة الإجراءات المتعلقة بعملية إنجاز مخازن جديدة، خاصة ما تعلق منها باقتناء الأوعية العقارية وإجراء دراسات تقنية وإبرام العقود حيث تمت الاستفادة من 34 عقد امتياز في انتظار تسوية 16 طلبا آخر.

ـ إطلاق 39 إعلانا عن مناقصات وطنية ودولية قصد دراسة وإنجاز مركبات للتبريد تم على إثرها منح 32 صفقة دراسة وإنجاز قصد تنفيذ ما يعادل 64 ٪ من المشروع أي في حدود 401000 م^3.

مع الإشارة إلى أن الأشغال الفعلية بالنسبة لـ 24 مشروعا قد دخلت حيز التنفيذ؛ بالمقابل تم تسطير برنامج قصد تسلم المشاريع يتوقع على ضوئه أن يتم تسليم هذه السنة 19 ٪ من إجمالي المشروع تمثل 8 مخازن للتبريد بسعة 118 ألف م^3، في كل من تيارت الأغواط، الشلف، أدرار، رقان، متليلي، الوادي والبليدة.

ـ إستلام سنة 2018 أيضا في حدود 19 ٪ من إجمالي المشروع، 12 مشروعا بنفس السعة في كل من عين صالح، غرداية، المدية، بشار، وهران، تقرت، برج بوعريريج، تبسة، تيسمسيلت، المسيلة وتندوف.

ـ تسليم 10 مشاريع سنة 2016 في حدود 25 ٪ من إجمالي المشروع بسعة 155 ألف م^3 في كل من الولايات الآتية:

ولاية عين الدفلى، بسكرة، ورقلة، البويرة، ميلة، تمنراست، غليزان، تلمسان، إليزي وباتنة.

ـ تسليم 10 مشاريع أخرى سنة 2020 بسعة 160 ألف م^3 ما يمثل 25 ٪ من مجمل المشروع في كل من عنابة، سكيكدة، بجاية، مستغانم، النعامة، البيض، خنشلة، قسنطينة، سطيف والجزائر العاصمة.

ـ إستلام سنة 2021 أيضا 10 مشاريع بسعة 76 ألف م^3 في كل من برج باجي مختار، حاسي مسعود، جانت، سوق أهراس، تيزي وزو، عين تيموشنت، جيجل، بومرداس، مشرية وقالمة.

والجدير بالذكر في هذا الصدد، أن السلطات العمومية تعول على هذه المشاريع من أجل الضبط والتحكم في سوق الإنتاج الوطنية وتنظيمها وفقا للمعايير والمقاييس الدولية المعمول بها وقد ساهمت الأجزاء المنجزة من المشروع لحد الآن بتحقيق العديد من النتائج الإيجابية نذكر منها:

إستقرار أسعار الخضر لاسيما البطاطا والبصل منذ أكثر من 5 سنوات وزيادة إنتاج مواد أخرى، على غرار إنتاج البطاطا الذي انتقل من 2.5 مليون طن سنويا إلى 5 ملايين طن سنويا.

وفي الأخير، يبدو من المفيد الإشارة إلى أن تجديد مركبات التبريد الأولى المتواجدة سمح للمؤسسة المتوسطية للتبريد بتصدير منتجات بقولية تقدر بـ 110000 طن على مدى 3 سنوات.

تلكم هي عناصر الإجابة التي أردت تزويدكم بها، شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ أسأل السيد محمد ماني هل يريد أخذ الكلمة من أجل التعقيب؟

السيد محمد ماني (نيابة عن السيد مصطفى جغدالي): شكرا سيدي الرئيس، أكتفي بجواب السيدة الوزيرة.

السيد الرئيس: شكرا؛ السيد ماني مقتنع بمضمون الرد الذي أتت به السيدة الوزيرة.

الآن ننتقل إلى قطاع المالية، والكلمة للسيد الطيب قنيبر.

السيد الطيب قنيبر: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء هذا المجلس الموقر،

رجال الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي اليوم موجه إلى معالي وزير المالية:

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمواد من 69 إلى 72 من القانون العضوي رقم 16ـ12، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على سيادتكم المحترمة سؤالا شفويا هذا نصه:

معالي الوزير،

يشتكي كثير من الشباب الذين استفادوا من قروض بنكية، في إطار برامج الأونساج (ANSEJ) من ثقل عبء الديون التي أصبحت تلاحقهم وتتراكم عليهم بمر السنين؛ وأصبحوا عاجزين عن تسديدها، وأكثر من ذلك اضطر الكثير منهم إلى توقيف مشاريعهم بسبب عجزهم عن تسديد ديونهم مضافة إليها الفوائد البنكية على هذه الديون.

معالي الوزير،

يعاني هؤلاء الشباب من حمل ثقيل جراء نسبة الفوائد التي تفرضها البنوك، ناهيك عن عجزهم في تسديد ديونهم، ولهذا ينتظرون التفاتة طيبة من الحكومة لإنقاذهم وإنعاش مشاريعهم وبالتالي هم يطالبون بإعفائهم من الفوائد وإعادة جدولة تسديد ديونهم رفعا للعجز الذي يعانون منه.

وتقبلوا مني، معالي الوزير، كل الاحترام والتقدير والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الطيب قنيبر؛ الكلمة الآن للسيد وزير المالية.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السيدة الوزيرة، السيد الوزير،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لقد تضمن سؤال عضو مجلس الأمة الفاضل، الطيب قنيبر، طرح مسألة الفوائد على القروض البنكية الممنوحة في إطار برنامج الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وإمكانية جدولة تلك القروض.

أنا شاكر صاحب السؤال على اهتمامه بمسألة تخص شريحة واسعة من الشباب الذين استفادوا من دعم المؤسسات المصرفية لإنشاء مشاريع استثمارية، وللإجابة على الانشغال المطروح، أود أن أتعرض للعناصر الآتية:

إن آليات دعم تشغيل الشباب ظلت منذ إنشائها محل تقييم وتطوير مستمر، حيث استفاد أصحاب المشاريع في إطار هذا الجهاز من عدة مزايا من بين المزايا التي يستفيد منها المستثمرون في إطار هذا الجهاز كما يلي:

ـ أولا، تخفيض مستوى المساهمة الشخصية المخصصة لتمويل الاستثمار من 5 ٪ إلى 1 ٪ للمشاريع التي لا تتجاوز قيمتها 5 ملايين دينار ومن 10 ٪ إلى 2 ٪ للمشاريع التي لا تتجاوز قيمتها 10 ملايين دينار.

ـ ثانيا، الرفع من مستوى القرض دون فائدة من 25 ٪ إلى 29 ٪ من الكلفة الإجمالية للمشروع بالنسبة للمشاريع التي تقل أو تساوي كلفتها الإجمالية 5 ملايين دينار ومن 10 ٪ إلى 28 ٪ بالنسبة للمشاريع التي تقل أو تساوي كلفتها الإجمالية 10 ملايين دينار.

ـ ثالثا، توسيع نسبة التخفيض على معدل الفائدة 100 ٪ من المعدل المدين الذي تطبقه البنوك والمؤسسات المالية لتشمل جميع المشاريع في كل قطاعات النشاطات، يطبق هذا الإجراء كذلك على باقي آجال تسديد القروض البنكية الممنوحة في هذا الإطار.

ـ رابعا، منح آجال بثلاث سنوات بدلا من سنة واحدة

لتسديد أساس القرض البنكي.

فيما يتعلق بانشغال إعفاء أصحاب المشاريع من معدل الفائدة المطبق على هذا الشكل من القروض، تجدر الإشارة إلى أنه تم التكفل بهذا الموضوع، من خلال أحكام المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 13-253، المؤرخ في 2 جويلية سنة 2013، المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 03-290، المؤرخ في 6 سبتمبر 2003، الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستوياتها.

لقد حددت هذه المادة الأولى نسبة التخفيض على معدل الفائدة بـ 100 ٪ من معدل المدين الذي تطبقه البنوك والمؤسسات المالية بعنوان الاستثمارات المنجزة في كل قطاعات النشاطات، يطبق هذا الإجراء كذلك على باقي آجال سداد القروض البنكية الممنوحة في هذا الإطار.

وفيما يخص إعادة جدولة ديون المستفيدين من القروض البنكية، في إطار برنامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، يجدر التوضيح بأنه لا يوجد آلية مخصصة على مستوى البنوك لمعاملة المشاريع المتعثرة الخاصة بهذه الوكالة.

غير أنه بإمكان البنوك تبني المعاملة حالة بحالة لملفات أصحاب المشاريع الذين يرغبون إعادة بعث نشاطهم بشرط استيفائهم للشروط الآتية:

1 ـ توفر التجهيزات الممولة عن طريق القرض البنكي على مستوى الشركة وعدم خضوعها لأية معاملة تجارية.

2 ـ تعهد صاحب المشروع بتسديد جزء من المستحقات السابقة وتحدد نسبة التسديد باتفاق مشترك بين صاحب المشروع والبنك.

3 ـ لم يتم إحالة ملفاتهم على صندوق الضمان بغرض التعويض.

لذا، فعلى أصحاب المشاريع، المعنيين بهذه الإجراءات، التقرب من الوكالات البنكية للتفاوض حول إعادة جدولة ديونهم.

تلكم إذن العناصر الجوابية التي يتطلبها السؤال المطروح وشكرا مجددا على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير المالية؛ أعود فأسأل السيد الطيب قنيبر هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد الطيب قنيبر: شكرا معالي الوزير المحترم على إفادتنا بهذه المعلومات، وجوابه كان كافيا وليس لي أي تعقيب عليه، فشكرا جزيلا لمعالي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الطيب قنيبر؛ الكلمة الآن للسيد عبد الوهاب بن زعيم، نيابة عن زميله السيد محمود قيساري وسؤاله الشفوي المتعلق بقطاع المالية.

السيد عبد الوهاب بن زعيم (نيابة عن السيد محمود قيساري): شكرا للسيد الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الفاضل رئيس المجلس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

زملائي وزميلاتي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أنوب عن زميلي السيد محمود قيساري في طرح سؤاله.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، وأحكام القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم المحترمة بالسؤال الشفوي الآتي:

إن عموم الشعب الجزائري المسلم في غالبيته المطلقة يتأرق لمظاهر الحضارة الغربية والتقليد الأعمى الذي غزا الكثير من مناحي الحياة الاجتماعية وتخوف هذا الشعب من بقاء دينه الحنيف عنوانا دون أي مضمون يذكر.

ـ فما هو موقفكم من القرار الذي أصدره السيد المدير العام للجمارك حول طرد العاملات في ولاية الأغواط مثلا بسبب ارتدائهن الحجاب؟

ـ ما مدى دستورية القرار؟

ـ ما هي التدابير المتخذة من جانبكم الكريم للتكفل بهاته الفئة من العاملات؟

تقبلوا ـ سيدي الوزير ـ فائق الاحترام والتقدير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الوهاب بن زعيم؛ الكلمة الآن للسيد وزير المالية.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله.

لقد تفضل عضو مجلس الأمة، السيد محمود قيساري الفاضل، بطرح سؤال شفوي يستفسر فيه عمّا سماه طرد جمركيات من صفوف الهيئة بسبب اللباس.

في البداية أود أن أشكر السيد محمود قيساري عن اهتمامه بقطاع المالية مؤملا حرصه على استجلاء الحقيقة على المسألة التي يثيرها ضمن ممارسته لمهامه البرلمانية.

ليسمح لي السيد محمود قيساري قبل أن أتعرض إلى عناصر الرد أن أؤكد له أنه لم يتم طرد أي عاملة من صفوف إدارة الجمارك بسبب لباسها، فإنني أنفي هذه المعلومة نفيا قاطعا.

يعلم الجميع أن إدارة الجمارك هي هيئة نظامية ورسمية تحكمها قوانين الجمهورية تمنح لأعوانها بعض الحقوق وتلزمهم ببعض الواجبات ومن تلك الواجبات ارتداء البدلة النظامية أثناء ممارستهم لمهامهم وذلك طبقا للمادة 39 من القانون رقم 79ـ07، المؤرخ في 1 جويلية 1979، المتضمن قانون الجمارك الساري حاليا المعدل والمتمم.

ثم إن مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الوظيفة العمومية هو مبدأ دستوري كرسته الأنظمة والقوانين وبالتالي فإن كل أعوان الجمارك يتمتعون بنفس الحقوق ويخضعون لنفس الواجبات ومن ضمن تلك الواجبات كما قلت الالتزام بارتداء البدلة النظامية.

إن ارتداء البدلة النظامية في إدارة الجمارك تحكمه المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 10ـ286، المؤرخ في 14 نوفمبر 2010، المتضمن القانون الأساسي للموظفين والمنتمين للأسلاك الخاصة لإدارة الجمارك والقرار المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، المحدد لتشكيلة البدلة النظامية لسلك الجمارك وشروط ارتدائها.

هذه النصوص تحدد بدقة مكونات البدلة النظامية وظروف وكيفيات ارتدائها وبالتالي لا يمكن لأي عون إضافة أو حذف أو تغيير أي عنصر من البدلة النظامية.

لاشك أن إدارة الجمارك تفخر بالعنصر النسوي الذي بلغ تعداده في صفوفها قرابة 4000 عاملة، أي بنسبة تفوق 23 ٪ من العدد الإجمالي لأعوان الجمارك.

وتعمل الإدارة الجمركية جاهدة من أجل تحسين ظروف العمل الخاصة بالمرأة وترقيتها في أعلى مناصب المسؤولية.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود فأسأل السيد عبد الوهاب بن زعيم هل يريد التعقيب؟ أرى أن السيد عبد الوهاب ليس لديه ما يقول فهو مقتنع.

الآن ننتقل إلى قطاع الموارد المائية والكلمة للسيد حسني سعيدي.

السيد حسني سعيدي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

أخواتي، إخواني أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد معالي وزير الموارد المائية والبيئة، يشرفني أن أطرح عليكم هذا السؤال الشفوي الآتي نصه:

يناشد ـ منذ عدة سنوات ـ سكان ولاية بشار ولاسيما بشار الجديد أحد أكبر الأحياء السكنية لولاية بشار المصالح الولائية وبالأخص البيئة منها لإزالة مخزون للمواد السامة يتمثل في مبيد الجراد المنتهي الصلاحية منذ 2006، يتواجد بالقرب من النسيج العمراني.

كان من المفروض أن يتم تخزينه بصفة مؤقتة ويعاد توزيعه على المصالح الفلاحية لكنه أصبح دائما منذ 2006 وهو مخزون جهوي للمصالح الفلاحية تم التخلي عنه، مما أصبح يشكل خطرا على صحة وسلامة هؤلاء المواطنين، بسبب سوء طريقة تخزينه وعدم وجود الحراسة عليه فهو في متناول الأشخاص والأطفال.

معالي الوزير،

ـ لماذا هذا الإهمال والتهاون بصحة وسلامة المواطنين؟

ـ ما دور مصالح البيئة في مثل هذه الظروف؟
ـ لماذا الإبقاء على هذا المخزون دون تدخل من المصالح المعنية بالبيئة لإزالته؟
شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حسني سعيدي؛ الكلمة الآن للسيد وزير الموارد المائية والبيئة.

السيد وزير الموارد المائية والبيئة: شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛
السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،
السيدة والسيد الوزيران،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة ممثلو الأسرة الإعلامية،
أيها الجمع الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
في البداية أتقدم مرة أخرى بالشكر الجزيل للسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة على اهتمامهم الدائم بمجال حماية البيئة والتنمية المستدامة.
والشكر موصول لعضو مجلس الأمة، السيد حسني سعيدي، الذي أتاح لنا الفرصة لعرض أهم الإجراءات المتخذة في تسيير المبيدات المنتهية صلاحياتها المتواجدة على المستوى الوطني بشكل عام وعلى مستوى ولاية بشار بشكل خاص، حيث يعتبر هذا الموضوع واحدا من انشغالات القطاع وكذلك أولويات قطاع الموارد المائية والبيئة.
قبل التطرق للإجابة بصفة مباشرة على انشغالكم المطروح، تجدر الإشارة إلى أن المبيدات المنتهية صلاحيتها تندرج ضمن المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة، انطلاقا من أحكام القانون رقم 01ـ79، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها ككل النفايات، حيث يهدف هذا المخطط إلى تنظيم عمليات الجمع والنقل والتخزين والمعالجة للتقليص من آثار النفايات على صحة المواطنين والصحة العمومية والبيئة.
للتذكير، فإن هذه المبيدات استعملت من طرف المعهد الوطني لحماية النفايات (INPV) التابع لقطاع الفلاحة سنتي 2004 و2005 في حملة مكافحة الجراد لولاية بشار والولايات المجاورة والمتضررة من اجتياح الجراد.
إلا أن ما تبقى من هذه المبيدات قد تم تجميعه وتخزينه على مستوى البلديات المتضررة الموجودة في جنوب ولاية بشار وهي العبادلة، عرق فراج ومشرح هواري بومدين وذلك في أماكن مخصصة لهذا الغرض تابعة للولاية وكذلك على مستوى المستودع التابع للمعهد الوطني لحماية النباتات المتواجد أيضا في بلدية عرق فراج والذي أغلق بقرار من السيد والي الولاية في تاريخ 19 ماي 2011 حيث حولت هاته المبيدات مؤقتا بقرار آخر من السيد الوالي في نوفمبر 2011 إلى مستودعات تقع خارج المنطقة الحضرية لبلدية بشار والتابعة لشركة توزيع الحديد للبناء (DNC) سابقا في انتظار موافقة مستودع عرق فراج للمعايير التنظيمية المعمول بها في مثل هذه الحالات بالنسبة للمقرات التي يتم فيها تخزين هذا النوع من المواد.
فيما يخص المستودع المؤقت الكائن بمقر بلدية بشار، أحيطكم علما أن مصالح مديرية البيئة بالولاية، بالتنسيق مع المصالح المعنية الأخرى، قامت بزيارة ميدانية للمستودع، في إطار مراقبة المنشآت المصنفة، للتأكد من مدى تطبيق التدابير الوقائية لاسيما فيما يتعلق بالحراسة، الغلق المحكم للبراميل، الحد من انتشار الروائح وكذا تفادي أي شكل من التسرب في الأرضية.
في هذا الشأن، لابد من الإشارة إلى أنه لم يتم العثور على أي تلوث خارج المستودعات المغلقة وغياب تام للروائح الكريهة، كما تم مراقبة حالة كمية المبيدات التي لازالت صالحة للاستعمال لمحاربة الحشائش الضارة للفلاحة.
السيد الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
كما سبق ذكره آنفا وفي إطار تهيئة مستودع التخزين النهائي بعرق فراج التابع للمعهد الوطني لحماية النباتات، تقدم هذا الأخير، بإيداع دراسة للفحص البيئي المدقق لدى المصالح الولائية للبيئة وذلك بغية المطابقة مع التنظيم الساري المفعول، حيث باشرت هذه المؤسسة بإعادة تأهيل المستودع المذكور طبقا للقوانين.
هذا وستشرع في الأيام القادمة اللجنة الولائية للبيئة بزيارة ميدانية للمستودع للوقوف على مدى مطابقة منح رخصة الاستغلال وبعدها اتخاذ التدابير اللازمة من قبل المعهد الوطني لحماية النباتات لتحويل هذه المواد وتخزينها

وفق ما ينص عليه التنظيم وعليه:

بغية إتمام عملية التحويل في إطار قانوني، فإن المصالح البيئية أخطرت المعهد الوطني لحماية النباتات بضرورة احترام ما يلي:

1 ـ حيازة رخصة نقل النفايات الخطيرة من مكان إلى مكان.

2 ـ إحترام شروط تخزين المبيدات.

3 ـ إعادة تهيئة وإرجاع الموقع القديم بتخزين المبيدات كما كان عليه سابقا.

من جهة أخرى، قصد إزالة مخزون موسم ما قبل 2004، تم جرد كل المبيدات على المستوى الوطني من طرف مصالح البيئة للتكفل بها.

هذا وقامت مصالح دائرتنا الوزارية بإعلان مناقصة وطنية ودولية لإزالة هذا المخزون وهذه المناقصة توجت ـ مع الأسف ـ بعدم جودتها وعليه سيتم إعادة بعثها من خلال إعادة العملية المسجلة في برنامج التجهيز للدولة وإعداد دفتر شروط جديد خلال الثلاثي الأول من السنة الجارية.

كما تجدر الإشارة، إلى أن السيد الوزير الأول أعطى تعليمات صارمة تتعلق بتسيير مخزون المبيدات المخلفة من عمليات مكافحة الجراد خلال موسم 2004 و2005 ولهذا الغرض تم إنشاء مجموعة عمل قطاعية في 19 يناير 2015 على مستوى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري تضم ممثلين عن كل من وزارة الداخلية والجماعات المحلية والمالية والبيئة التي تبنت برنامج عمل يضمن معالجة هذه النفايات بصفة نهائية وفقا لتعليمات السيد الوزير الأول.

بهذه الإجابة، أتمنى، سيدي الفاضل، أن نكون قد وجهناكم وزودناكم بالمعطيات المتعلقة بانشغالكم.

كما لا يفوتني، سيدي المحترم، التأكيد على أن وزارة المالية والبيئة والمؤسسات التابعة لها وفي إطار مهامها المؤسساتية والقانونية التابعة لها، تعمل جاهدة بالتعاون مع مختلف المصالح المعنية لإزالة أي خطر يهدد صحة المواطن والبيئة وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ السيد حسني سعيدي، الكلمة لك.

السيد حسني سعيدي: شكرا للسيد رئيس مجلس الأمة المحترم والشكر موصول كذلك لمعالي الوزير المحترم على رده على السؤال.

وقبل التعقيب على الرد بودي أن أستهل الاستفسار حول دور المصالح الولائية الموجودة عبر الولايات التي هي في الحقيقة تمثل وتجسد اللامركزية في التسيير وتمثل كذلك تنفيذ برامج الوزارات المعنية وكذلك تجسد مخططات الحكومة.

في أغلب الأحوال هذه هي المهام المنوطة بالمديريات الموجودة على مستوى الولايات.

لكن مديرية البيئة ـ وللأسف معالي الوزير المحترم ـ بعيدة عن هذا المبتغى، لماذا؟

في الأصل وجود مديرية البيئة على مستوى الولايات ودورها معروف وهو سلامة المواطنين، سلامة المحيط، التشجيع على بيئة نظيفة.

لكن هذه المديرية ـ وللأسف ـ هي مديرية ولائية غائبة تماما عما يسمى بالبيئة.

لماذا؟ هذا المخزون موجود بولاية بشار منذ 2011، موجود في مستودع وكل التقارير الموجودة عندي هنا تؤكد بأن المستودع لا يتوفر على أي مقياس من المقاييس المعمول بها في مجال التخزين واللجنة الولائية التي زارت ذلك المشروع تثبت ذلك وسأعطيكم إحدى المعاينات التي تثبت.

كذلك ما تقدمت به 40 جمعية مهتمة بهذا القطاع، تؤكد كذلك خطورة هذه المواد الموضوعة في حي نسيج عمراني، هم زاروا المقر، ونحن زرنا هذا المستودع:

ـ طريقة التخزين ليست مطابقة.

ـ عدم وجود الحراسة وعدم وجود الحراسة في هذا المخزن كذلك مدون بمحضر معاينة اللجنة.

نعرف أن هذه المبيدات السامة التي تتموقع في محيط نسيج عمراني، وبشار معروفة بالزوابع والرياح فلهذا أصبح السكان يتأثرون بروائح المبيدات الخطيرة جدا.

مديرية البيئة ولا مبادرة قامت بها، أنا أحترم وزارتكم وأحترمكم شخصيا ولكن مدير البيئة لولاية بشار لم يقم بأي فعل يحسن من هذه الوضعية أو يناقش هذا الموضوع ويترك الأمر للجمعيات.

30 جمعية اجتمعت معه منذ 2011 وهي تجتمع معه إلى

يومنا هذا والمبيدات موضوعة هناك.

لم يقم بأي مبادرة لإزالة هذا الخطر الموجود فهل تنتظر حتى تموت الناس أو تختنق أو حتى تحدث كارثة؟!

أمر بسيط، ننقله من مكان ونأخذه إلى مكان آخر يتوفر على السلامة الموجودة فقط.

وإذا لم تقم مديرية البيئة بهذا الدور فما جدوى وجودها في ولاية بشار؟

إذا لم تقم بإزالة المواد السامة، وبتهيئة الظروف، وبتحسين البيئة، فلماذا هي موجودة أصلا؟

كلفوا السيد الوالي بذلك، هاته المديريات موجودة كي تساعد الولاة.

وزارتكم، والمديرون لم يقوموا بأي مبادرة، ولا بأي فعل لتحسين الظروف، عدم وجودهم أحسن ونحن نتمنى ـ معالي الوزير ـ أنكم تتكفلون شخصيا ولنا ثقة فيكم كاملة وشكرا على سعة صدركم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حسني سعيدي؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس، شكرا لعضو مجلس الأمة على التدخل الضافي، أنا ختمت تدخلي بالقول أتمنى أن يوجهكم تدخلي وهذا مقصود لأنه في بعض الأحيان دور مديريات البيئة على المستوى المحلي ودور القطاع البيئي على المستوى الوطني فيه غموض حول كيفية تدخله.

قطاع البيئة قطاع أفقي جاء في إطار الاهتمام الكبير الذي يوليه فخامة السيد رئيس الجمهورية لهذا القطاع والتزامات الجزائر على المستوى الدولي والمحلي لوجود التكفل بالبيئة، والحمد لله في هذا الإطار الجزائر رائدة.

يبقى أن التكفل بالبيئة ـ وقلتها منذ 15 يوما من هذا المنبر ـ ليس مشكل قطاع وأنا أرفض أن أتكلم عن البيئة كقطاع وزاري، البيئة هي فضاء بين متعاملين مختلفين ومؤسسات مختلفة والمجتمع وكل الهيئات ولابد بصفة نهائية أن نفهم أن قطاع البيئة يتكفل بوضع السياسات والقوانين البيئية، أما التدخل فمديرية البيئة على مستوى الولاية لا تتكفل بمسؤوليات المؤسسات الأخرى: النفايات بالنسبة للنفايات وهذا ليس تهربا من المسؤولية ولكن تأسيس الدولة وهياكل الدولة والبنية التحتية لمصالح الدولة هكذا، فيه الذي يعاين والذي يذكر بالتعليمات، والذي يوجه بمخططات وفيه الذي ينفذ المخطط، وفيه الذي ينفذ سياسة البيئة.

البيئة كقطاع لا يملك وسائل التدخل، التدخل هو عند المؤسسات الأخرى، في المشكل الحالي عندنا مصالح الفلاحة ولم نذكرها كمسؤولة في تدخلنا لأننا سنعمل في إطار التضامن الحكومي وليس لي الحق أن أقول نحن أو الآخرون..

أنا أذكر بالانسجام، هناك مصالح البلدية وأنت قلت الوالي.

إذن، التدخل بالنسبة للآليات وبالنسبة للتدخل المباشر في الميدان، فيه مؤسسات في إطار هذا التضامن الحكومي وفي إطار ما يخول لكل واحد منا من مسؤوليات.

نحن بالنسبة لنا، المعاينة قمنا بها، أعطيت توجيهات، مراقبة تهيئة المحل ـ إن شاء الله ـ هي مضبوطة ومعلومة عند الناس المكلفين بتهيئة هذا المكان طبقا للقوانين، وكذلك سجلنا عملية على مستوى القطاع كي نخرج هاته المبيدات التي هي نفايات للخارج وتوفير مصانع مؤهلة لمعالجة هذه النفايات.

إذن، هذه هي مسؤولية وزارة البيئة والمديريات المحلية، يبقى أنني متفق معك أن مديرياتنا على مستوى الولايات ولو أنني في بعض التدخلات الشخص الذي يهمنا هو الناس وليس القطاع كقطاع.

يبدو أن هناك مشكلا مع المدير بما أن هذا التدخل الثاني فيما يخص البيئة على مستوى ولاية بشار وهذا الشيء الأول الذي سنتكفل به.

إذن، المشكل مع المدير وليس مع الهيئات كهيئة، هل نحن متفقون؟ هذا هو تحليلي.

إذن، القضية هي متابعة من طرفنا، يستغرق الأمر من الآن إلى أسبوع.. عندما اللجنة الولائية، لأن في كل ولاية لجنة..

اليوم كلنا لابد أن نضع مديريات البيئة على مستوى الولايات في دورها المؤسساتي ودورها المحوري.

هذا ما نصبو إليه لأنه لحد الآن هذه المديريات كانت تنظر من زاوية واحدة فقط، وهي أنها مكلفة بكل ما هو تسريح للنشاط في بعض الأماكن الاقتصادية، سواء كانت وديانا أو مرامل، فدورها هو دور أساسي في الحياة اليومية اقتصاديا واجتماعيا.

السياسة المنتهجة في القطاع، في إطار الأهداف التي سطرها لنا فخامة رئيس الجمهورية، هي كيف أضع البيئة في وسط هذه الاهتمامات؟

كيف نجذب لهذه المصالح المهتمين؟ والناس الذين يعيشون في البيئة هم المواطنون، وبالتالي قلتها الأسبوع الماضي، لا ننتظر أي تغيير بالنسبة للبيئة إذا لم نوفر ولم نَبْنِ مواطنة حقيقية حول البيئة، مرافقين لمصالح البلدية عندما يتعلق الأمر بالنفايات الصلبة.

مرافقين للمتعاملين الاقتصاديين لما يتعلق الأمر بالنفايات الصناعية ومرافقين للمختصين، لا نستطيع أن نحل كل شيء، نحن عندنا التوجه، المعاينة وتطبيق القوانين.

إذن، هذه مناسبة لي ـ سيدي الرئيس ـ وعفوا إذا أطلت، كي أقول إننا كلنا معنيون، وفي هذا الإطار بدأنا في برنامج عمل جواري على مستوى الجهات وقمنا بدورة واجتماع كبير استغرق يومين حول بعض فعاليات البيئة في الشرق وفي الغرب.

سنختم الأسبوع المقبل هذا في البليدة وسوف نخرج بخارطة طريق، من خلالها نطلب من كل المبادرات ومن كل المهتمين بالبيئة أن يلتحقوا بنا لأن عندنا الكفاية من القوانين وعندنا الكفاية من المؤسسات.

رئيس الجمهورية أعطى الإمكانيات لهذا القطاع من مديرية عامة والتحقت بالوزارة 7 مؤسسات تنشط في الحقل البيئي التابعة للوزارة ومديريات على مستوى الولاية، حان الوقت أن تتحرك كل هذه المكينة ولكن مع مساهمة الجميع والجمعيات وهي كما ذكرت الأساس في هذه السياسة، وفي هذه الرؤية الاستشرافية إن شاء الله، شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في قطاع الموارد المائية والبيئة والكلمة للسيد نور الدين بالأطرش، وسؤاله الخاص بالقطاع.

السيد نور الدين بالأطرش: شكرا للسيد الرئيس المحترم، بسم الله الرحمن الرحيم ثم الصلاة على المصطفى الهادي الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
معالي وزير الموارد المائية والبيئة،
معالي وزير المالية،
معالي الوزيرة المكلفة بالبرلمان،
زملائي، زميلاتي أعضاء المجلس الموقر،
أسرة الإعلام،
أيها الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤال موجه إلى معالي وزير الموارد المائية والبيئة:

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و76 من القانون العضوي رقم 16ـ12، المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

لأننا لا نتلقى فواتير عما نتشدق به من كلام جعل ألسنتنا بالحديث جريئة، لكن العارفين بالإنسان يجمعون على أن الكلمة مسؤولية، أليست بداية الحرب كلمات عشوائية؟

أجمعنا منذ بداية البدايات على أن مقدرات الجزائر كثيرة، متعددة، يهمني اليوم الإشارة إلى أننا أجمعنا على أن الجزائر ذات طابع زراعي ولكننا قصرنا في إنجاز السدود في سنين متوالية بعد الاستقلال، ربما لأن السماء كانت سخية بالمطر.

ويشهد الجميع أن جهدا غير مسبوق قد بذل في هذا القطاع، لما أولاه السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية، من كبير العناية؛ الاحتكام إلى الأرض، واستقراء الإنجازات والخروج قليلا من فضاء الصالونات يبين أن ما أنجز من سدود في عهد السيد الرئيس أكبر مما أنجز في هذا القطاع في عميم تاريخ الجزائر.

ومع ذلك أصبح المنتوج الزراعي اليوم رهين السقي وإن لفترات معينة، من أجل إنقاذ موسم فلاحي وتشجيع الفلاحين على البذر دون تردد.

سؤالي معالي الوزير هو: رغم تنويهنا بما بذل من مجهودات في هذا القطاع، فهل استنفدت الجزائر كل الأساليب الناجعة من أجل تحقيق مزيد من الإنجازات في ميدان الري واستغلال الثروات المائية؟

تقبلوا ـ معالي الوزير ـ فائق التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا للسيد نور الدين بالأطرش؛ الكلمة للسيد وزير الموارد المائية والبيئة.

السيد وزير الموارد المائية والبيئة: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

زميلتي، زميلي الوزيران،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

السيدات والسادة ممثلو الأسرة الإعلامية،

أيها الجمع الكريم،

أحييكم تحية تقدير واحترام.

إسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالشكر الخالص إلى الأخ الفاضل، السيد نور الدين بالأطرش، عضو مجلس الأمة، الذي أتاح لي الفرصة مرة أخرى بأن أتطرق معكم إلى ملف الري بصفة عامة والمجهود المبذول من طرف قطاعنا الوزاري، من أجل تطوير الري الفلاحي بصفة خاصة وهذا في إطار تفعيل برنامج فخامة رئيس الجمهورية.

في البداية، لابد أن أذكركم بخصوصية مناخ بلادنا الذي يتميز بمناخ شبه جاف وجاف وهذه الظاهرة هي في صعود مع التغيرات المناخية.

لابد من تدابير في الميدان كي نضمن أكثر حشد للمياه.

ثانيا، مناخنا وبلادنا تتميز بتساقط أمطار قليلة من جهة وغير منتظمة ومتذبذبة، سواء جغرافيا من الغرب إلى الشرق، من الشمال إلى الجنوب أو فصليا، الفصول أصبحت لا تحترم والأمطار تسقط في بلادنا بصفة غير معتدلة وبصفة ليست متوازنة من فصل إلى فصل، من عام إلى عام.

الحمد لله هذا العام ربي رزقنا بالغيث نشكره ونشكره ونشكره ولا نتوقف عن الشكر.

فنذكركم بهذا حتى نعتبر ونخرج بالعبرة من النظرة الاستشرافية التي جاء بها برنامج فخامة رئيس الجمهورية في هذا الإطار.

وكذلك بالرجوع قليلا إلى الوراء، يجدر بنا التذكير بأن الجزائر عرفت خلال سنوات التسعينيات أزمة كبيرة في وفرة الموارد المائية؛ ومن أجل الخروج من هذا الوضع ونحن ذكرنا أن الظواهر الاجتماعية التي عشناها آنذاك في التسعينيات حتى مست الندرة هذه المادة التي لها أثر كبير وصعب على حياة المواطنين واقتصاد البلاد وفي بعض المرات مست حتى الأمن العمومي.

هذا كي لا ننسى من أين نأتي ونرى ما هي الخطوة الكبيرة التي جاء بها برنامج رئيس الجمهورية.

إذن من هذا المنطلق، سطر برنامج استراتيجي وندعم هذا القطاع لما له من أهمية اقتصادية واجتماعية.

وبفضل هذه النظرة، تم الشروع في تنفيذ سياسة جريئة لتجنيد الموارد المائية بفضل عدة عمليات، حتى أجيب بصفة مباشرة على سؤالكم.

1 ـ خلق توازن من حيث وفرة الماء من إقليم إلى إقليم ومن منطقة إلى منطقة وهذا حتى نحارب ندرة المياه في منطقة وتواجدها في منطقة أخرى.

ونحارب كذلك عدم التوازن في تواجد هذه المادة وهذا في إطار ما نسميه بالتضامن الإقليمي ما بين الولايات والجهات، وهنا الجواب الكبير عن التحويلات الكبرى التي جاء بها فخامة رئيس الجمهورية والتي هي في عمق هذا القطاع وهذه الاستراتيجية.

2 ـ المحور الثاني هو خلق توازن من حيث وفرة المياه طيلة أيام السنة، بغض النظر عن سقوط الأمطار أو عدم سقوط الأمطار في الجهة المعنية، وهذا بفضل السدود وكذلك التحويلات الكبيرة.

3 ـ زيادات في قدرات التعبئة للموارد المائية عن طريق تجنيد المياه الإضافية غير التقليدية، يعني إضافة لمياه السدود ومياه الآبار العميقة تم في سياسة برنامج فخامة رئيس الجمهورية الأخذ بعين الاعتبار حل استثنائي بالنسبة للجزائر واليوم الجزائر رائدة في هذا الإطار وهي تحلية مياه البحر لاستغلالها كمياه صالحة للشرب.

وكذلك عندنا إجراءات أخرى فيما يخص الفلاحة، بحيث نجند كمية هائلة من المياه بعد تصفيتها وأذكر هنا المياه القذرة أو بما يسمى المياه الصحية بعد تصفيتها.

إذن عدة أساليب لتوفير المياه، معظم هذه البرامج تم تجسيدها على أرض الواقع، كما تعرفون، وبدأت تظهر الآثار الإيجابية لهذا البرنامج وتترجم أساسا من خلال حصيلة الإنجازات لقطاع الموارد المائية والتي تتلخص فيما يلي:

بالنسبة للسدود الكبرى في 1999 كان للجزائر 44 سدا بسعة تخزينية لا تفوق 3.7 ملايير م^{3}ومنذ تلك السنة وفي إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية أنجز 31 سدا زيادة على 44 التي كانت موجودة منذ الاستقلال، وهكذا سعة التخزين اليوم فاقت 3.7 مليار إلى ما يفوق 8 ملايير م^3 كسعة من خلال السدود حيث ـ إن شاء الله ـ ستضاف

إلى 31 التي أنجزت في إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية، زيادة على 44 أي 75 سدا، و09 سدود إلى أفق 2019، من بين هذه 9 سدود، 5 ـ إن شاء الله ـ سنسلمها خلال سنة 2017 و4 إن شاء الله في سنة 2019.

هذا لتدعيم ما جاء به فخامة رئيس الجمهورية كتدعيم لقدراتنا في التعبئة، هناك فرق بين القدرات والمخزون ثم سنتطرق للمخزون.

هذه السدود هي التي تجمع المياه التي تأتي من تساقط الأمطار، وهذه المياه البعض منها يذهب في سيولته إلى أعماق الأرض وهنا كذلك كلام عن الآبار العميقة التي تضاعف المنتوج الذي يأتي من السدود.

وهكذا في 1999 كان لنا ما يقارب 20 ألف بئر وبفضل برنامج فخامة رئيس الجمهورية نحن في حوالي 70 ألف بئر عميقة، وهكذا من 2 مليار م^3 التي كانت متواجدة أو مستغلة، من خلال الآبار العميقة وصلنا إلى 6.400 مليار م^3 من خلال تصاعد الأرقام بالنسبة لإنتاج المياه و70 ألف بئر وتنقيب عميق.

3 ـ بالنسبة لمحطة تحلية مياه البحر، كما قلت، تم إنجاز 11 محطة، يوميا تنتج 2100000 م^3 وفي السنة حوالي 800 مليون م^3 سنويا وهذا تدعيما للمياه الجوفية والمياه التي تأتينا من السدود.

وأنا أذكر فقط المحطة الضخمة المتواجدة في المقطع التي تنتج يوميا 500 ألف م^3 وهي أكبر محطة على مستوى البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا، هذا يبين المجهود المبذول حتى نؤمن هذه المادة للسكان المتواجدين في الساحل ونحول المياه التقليدية التي كانت تأتي لمناطق أخرى أو الموجهة للفلاحة.

وقد تحدثنا عن ذلك في تدخلنا هنا معكم في هذا المجلس الموقر.

هذا المجموع بالنسبة للمياه الصالحة للشرب يجعلنا كذلك نقف بمحطة حتى نقيم المجهودات المبذولة من خلال هذا البرنامج.

في 1999 كنا نمون المواطنين بحوالي مليار و200 ألف م^3، حاليا نحن نمون المواطن بفضل هذه المجهودات بـ 3 ملايير و600 ألف في الوقت الذي ارتفع فيه عدد المواطنين بـ 10 ملايين فقط؛ من 99 إلى هنا هناك 10 ملايين فقط ولكن ضربنا في 3 في التزويد لماذا؟ لأن السياسة المنتهجة في القطاع هي 3 أهداف: الهدف الأول هو التزويد في بعض المناطق عندنا 24 ساعة/24 ساعة، في بعض المناطق عندنا 4 ساعات في اليوم، 6 ساعات في اليوم، 10 ساعات في اليوم، في بعض المناطق والحمد لله هي قليلة جدا هي تقريبا 6 أو 7 ٪ بين بعض الجهات لبعض المواطنين مرة كل يومين ومرة كل ثلاثة أيام.

إذن، بعد سياسة التزويد السياسة الثانية جاء دور المجهود الثاني وهو أننا نعزز هذا التموين الأول والهدف الثالث هو تأمين هذه المادة على مستوى الوطن، بمعنى أن اليوم الأول نقوم بالتخصيص وحتى نعدل بين الناس نؤمن هذه المادة على مستوى الإقليم ولا يعاني المواطن، فهي 3 نماذج عمل في الميدان وكذلك فيه برنامج يهم الفلاحة وهو محطة تطهير مياه الصرف الصحي.

الحمد لله، برنامج فخامة رئيس الجمهورية أنجز 177 محطة للتطهير وكانت تقريبا لا تفوق 1 أو2 إذ كانت في طور التشغيل في 1999 ومن المفروض مع القطاع الفلاحي أن ننظم أمورنا، عندنا 800 مليون م^3 سنويا من المفروض أن نغطي بها احتياجات السقي لأكثر من 80 ألف هكتار.

إذن هذه حوصلة حول ما أنجز وهدف هذه المشاريع.

وخلاصة القول في مجال حشد الموارد المائية السطحية والباطنية أن الجزائر تغلبت على أزمة الماء بزيادة عدد السدود والآبار العميقة وكذلك التحويلات الكبرى مثل مشاريع عين صالح، تمنراست وتكلمنا عليها.

المركب الكبير لبني هارون الذي يتكفل بتزويد المياه الصالحة للشرب لسبع ولايات.

التحويلات الكبرى للهضاب العليا في سطيف من بجاية وكذلك جيجل.

وكذلك نظام تحويل المياه من مستغانم، أرزيو إلى وهران وسد كدية أسردون الذي يمون 5 ولايات في وسط البلاد وتزويد المياه لبعض الولايات المتواجدة في الغرب من الشط الغربي إلى الشط الشرقي إلى ولايات في الهضاب العليا وغيرها من التحويلات التي تسمح لنا بتزويد المواطنين بالمياه الصالحة للشرب أو ندعم هذه المناطق وكل مشروع تحويل مرافق كذلك ببرنامج للسقي الفلاحي، فقد قمنا بالتحويلات لتدعيم التزويد وكذلك لفائدة برنامج السقي الفلاحي.

اليوم إذا نجحت الجزائر في معركة حشد المياه، فإننا سنواصل ـ إن شاء الله ـ المعركة الكبيرة والتي هي على

عاتقي وإطارات التسيير، مستحيل أننا نواصل التسيير عن بعد، لابد أن يكون التسيير عن قرب، بادرنا ببعض الإجراءات على المستوى المحلي واتضح جليا أنه لابد علينا أن نقوم بمجهود أكبر على مستوى التسيير لأن الأمر يتعلق بمورد ثالث.

عندما نتكلم عن التسيير والتسربات وسرقة المياه فهذا مورد ثالث، هناك مورد من المياه يأتي من الآبار وهناك مورد من المياه يأتي من السدود وهناك مورد يأتي من مياه التحلية، عفوا ثلاثة وهناك المورد الرابع وهي هاته المياه التي نسترجعها من القنوات من المياه المتسربة والمياه المسروقة.

لقد اندهشت شخصيا، لم أؤمن ببعض الأرقام، عندما وضعنا الآليات، في بعض الحالات وفي بعض الفترات عن كيفية التدخل لمحاربة المياه المسروقة ولمعالجة التسربات، ولمعالجة بعض المضخات ولمعالجة بعض القنوات الأساسية نحن نسترجع يوميا على المستوى الوطني من 500 ألف م^3 إلى 1.250.00 م^3 يوميا.

إذن هذه هي المعركة، المعركة هي تسيير المرافق ومحاربة التبذير، لأنه تبذير، وهذه هي المعركة التي ـ إن شاء الله ـ ستجعلنا في مستوى 50 مليار دولار التي خصصها رئيس الجمهورية للقطاع وتجعلنا اليوم المسؤولين ولابد أن نكون في مستوى معالجة المشاكل وكذلك صيانة هذه المشاريع الكبرى.

إن حصيلة الاستثمارات المنجزة التي ذكرناها للموارد المائية والبيئة في مختلف البرامج التنموية المسجلة منذ 99 والموجهة كذلك للقطاع الفلاحي أعطت ثمارها.

فعليه، بالنسبة لكل هذه المشاريع الموجهة للقطاع الفلاحي نحصي اليوم 70 ٪ من المياه المجندة هي متواجدة للسقي الفلاحي أو الري الفلاحي، 70 ٪ من كل المياه المجندة ما يمثل 60.300.000 م^3 موجهة للفلاحة، في حين كانت لا تتجاوز هذه الكمية مليارين سنة 1999، إذن من مليارين إلى 60.300.000.

في هذا الشأن، تجدر الإشارة إلى أن المستوى الحالي لحشد الموارد المائية سمح بسقي 1.300.000 هكتار مقابل 350000 هكتار في 1999، من 350000 إلى 1300000، وسيتم، إن شاء الله، مواصلة هذه المجهودات في سبيل تجنيد الموارد المائية، في إطار المخططات التنموية المقبلة، من خلال إنجاز سدود التحويلات الكبرى، إن شاء الله، والحواجز المائية والآبار وتجهيز المحيطات المسقية الكبرى، هذا لمضاعفة المساحات الفلاحية المسقية عبر التراب الوطني إلى أكثر من مليونين تنفيذا لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية بإضافة مليون إضافي مع المليون الموجود حتى نسقي مليون هكتار في آفاق 2019.

لكن، المجهودات المبذولة في إطار تعبئة الموارد المائية يجب علينا، وأكاد أقول كواجب وطني، أن تتبع ببرامج تعميم استعمال أحدث التقنيات لتحسين وتنظيم أحسن لاستعمال المياه وحث الإخوان الفلاحين على الاقتصاد والمحافظة على هذه المادة.

إطلعت على بعض الفضاءات الفلاحية، فضروري أن نقلص من تبذير الماء المخصص للفلاحة، هذا موضوع هام وخطير لابد أن نتطرق إليه.

واتخذنا قرارا أن نضع لكل الآبار التي تستعمل الماء للفلاحة محاسبا، لأنه حان الوقت وأنا أتكلم مع الفلاحين الذين هم أمامي أن نوازن بين الكمية التي أوفرها والمردود المطلوب.

كنت في العبادية منذ يومين في عين الدفلى والجماعة هم هنا، كميات كبيرة ولكن المردود لا يستجيب لهذه الكمية.

أظن أنه حان الوقت أن نفكر في اقتصاد الماء في الطريق الصحيح.

المفروض أنه بكمية صغيرة ننتج أكثر، عندما نضع 20٪ من الاقتصاد بتقنية الرش أو بأجهزة اقتصادية تقتصد الماء نستطيع بـ 20 ٪ أن نستعملها في نصف المساحة التي وفرتها.

حين أقتصد 20 ٪ من الماء في 20 هكتارا أستطيع أن أتحصل على هكتار ونصف، لابد أن نتجه لهذا الشيء لأن التبذير ليس شيئا جميلا ولابد أن نصل إلى هذه المعادلة بين المياه والمردود.

هذه بصفة وجيزة همومنا ونجاحاتنا لأننا لابد أن نواصل بتدعيم هذه الهياكل، ولابد أن نواصل ـ إن شاء الله ـ الاقتصاد في الماء ولابد أن نواصل محاربة التبذير ومحاربة هذه التسربات.

شكرا على الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد نور الدين بالأطرش هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد نور الدين بالأطرش: شكرا سيدي الرئيس.

الشكر موصول أيضا لمعالي وزير الموارد المائية والبيئة على استفاضته في الجواب على هذا السؤال.

أردت فقط أن أنقل إلى علمكم ـ معالي الوزير ـ أن تفكيري كان منصبا أو مشروعي كان منصبا على مشروع غاية في الأهمية.

أنا لا أنكر مجهوداتكم المبذولة في هذا القطاع والإنجازات التي أنجزت في هذا القطاع السنين الماضية ترسيخا للمشاريع التي أرساها فخامة رئيس الجمهورية، لا ينكرها إلا جاحد.

فقد أردت أن أنقل إليكم أنه هناك مشروع مهم جدا يمكن أن يغنينا عن مشاريع أخرى وهو الحواجز المائية التي سبق وأن ترددت على لسانكم قبل قليل وأنتم تجيبون على سؤال هام.

أقول اليوم ـ معالي الوزير ـ إن العالم أدرك ما لهذه الحواجز من دور في النهوض ليس فقط بالزراعة بل في السياحة وما توفره من مناخ ومنظر لتلطيف الجو ومن إيجابيات ولما لها من دور في توفير الماء أيضا.

أيضا هذه الحواجز المائية عامل في التنمية والاستقرار لسكان الريف ومعلوم أيضا ما لتعمير الأرض من أثر إيجابي على تعزيز الجانب الأمني الذي هو اليوم حلم الشعوب ومشروع الدول الكبرى في العالم.

للحواجز المائية أيضا دور فاصل للتحكم إلى حد ما في المياه السائلة وحفظها داخل الحواجز وهو ما يمكن في حدود الإمكان من التحكم في منسوب المياه في السدود، بالإضافة إلى ما قد يتسرب من التربة إلى هذه السدود وكلنا يعلم ما تتطلبه إزالة الحمإ من السدود من تكاليف باهظة.

لماذا أختار الحواجز المائية على السدود؟ لأن تكاليف السدود لما ننظفها تكون باهظة، في حين أن هذه الحواجز المائية تكاليفها، إن لم أقل زهيدة، فهي قليلة بكثير عما قد ينفق على هذه السدود.

أنا لست مادحا لبعض الدول ولكن أقول بأن التجربة كانت رائدة.

مثلا، دولة إفريقية، بوركينافاسو، يوجد فيها أكثر من 450 حاجزا مائيا، سعة الواحد منها أكثر من مليون م^3.

الجارة تونس حققت في المجموع 4540 م^3 من الماء بفضل المياه الجوفية وكذا المياه السطحية والحواجز المائية لما لها من دور كبير.

أقول فقط، معالي الوزير، أردت أن أستوقفكم أيضا فيما يخص الأيام القليلة الماضية تساقطت أمطار كثيرة وهذا من فضل الله سبحانه وتعالى، وصلت إلى 134 ملم في يومين ما يعادل تساقط أمطار خلال السنة الماضية تقريبا.

800 ألف م^3 في الثانية من جراء سيول المياه وولاية مستغانم تعلمون يمر عليها ـ معالي الوزير ـ وادي الشلف آتيا من ولاية الأغواط مرورا عبر عدة ولايات، يعني بقدر ما كانت السماء سخية بكثير، بقدر ما كان الألم أكبر أيضا.

الحمد لله كنا مع السيد والي الولاية والسلطات المحلية والأمنية والحماية المدنية خرجنا للمواطنين وأطفأنا غضبهم وذكرنا بأن هذا قضاء الله وقدره، وأقول ـ معالي الوزير ـ بأن في ولاية مستغانم وادي الشلف، يعني لابد أن تنظروا إلى هذه الولاية، خاصة البلديات التي يمر عليها وادي الشلف، تساقط الأمطار المرة الماضية، وجود سدين سد كرادة وسد بني يفرن لما فاض..

السيد الرئيس: السيد بالأطرش، أذكر بالنظام الداخلي لأقول بأن التعليمة الخاصة بكيفية سير النقاش والرد وطرح الأسئلة والحق في التعقيب ومدته يجب أن تحترم، طرح السؤال وتم الجواب عليه.

التعقيب من حقك ولكن في حدود البقاء في مضمون نفس السؤال وكذلك في إطار المدة المخصصة للتعقيب على مضمون الرد.

السيد نور الدين بالأطرش: شكرا، سأنتهي سيدي الرئيس.

فقط أنا لما أقول هذا، واسمح لي سيدي الرئيس، لأن السؤال تزامن مع الأمطار التي تساقطت المرة الماضية، معالي الوزير، تطرقت إلى الحواجز المائية وأردت فقط أن أقول، حبذا لو يستغل وادي الشلف بالحواجز المائية، لأننا أحسسنا بالألم الذي ألم بمواطني هذه الولاية عندما تسربت المياه إلى منازلهم.

الحمد لله لم يكن هناك خسائر بشرية، فقط أردت أن أركز على الحواجز المائية لما لها من فائدة كبيرة على الميادين وليس فقط الزراعة بل كل الميادين التي تحيط بالزراعة وشكرا على كرم إصغائكم.

السيد الرئيس: الكلمة لك السيد الوزير.

السيد الوزير: الأخ، السيد نور الدين بالأطرش، تكلم عن مشاكل ربما النقاش فيها ضروري لكن للتوضيح لو سمحتم السيد الرئيس.

إسمح لي، السيد عضو مجلس الأمة، أنا لا أقبل عندما نقارن مع ناس أو مع دول ليست بحجم الجزائر.

أنا أقارن نفسي في الدولي أو أقارن نفسي في....

نتكلم عن بلد وفّر من خلال هذه الحواجز المائية الصغيرة مليون م^3، نحن نتكلم عن 8 ملايير في الجزائر !!

السدود لها أهميتها وعندها خصوصياتها وعندها تفعيلها وعندها حجمها، هذا لا يعني أن الجزائر لم تنجز سدودا صغيرة، السدود الصغيرة في الجزائر هي بالآلاف ومشكلتنا فيها هو تسييرها، عندنا مشكل كبير في التسيير.

نقولها بكل مسؤولية، كنا في الميدان، هناك طلب كبير بالنسبة لهذه السدود الصغيرة التي تسمى أيضا بالحواجز الصغيرة ولكن عندما يكون فيها مشاكل الناس يفرون من تسييرها.

هنا لابد من المراجعة للتكيف مع هذا النوع من الاستعمال وما هو إجباري وما هو على عاتق المستعملين.

هناك ديماغوجية كثيرة، كانت عندنا حواجز في البلد لم تشتغل لأننا لم نقم بها والمتعاملون الذين هم الفلاحون في هذا النوع من السقي يتملّصون من مسؤوليتهم.

عندنا أرضية في باتنة، عندنا في سعيدة، عندنا في تلمسان، على الأقل حيث مررنا وسيرنا هذا الملف، لكن الجزائر أنجزت سدودا واليوم الحمد لله لا نقارن السد والمجهودات الضخمة مع حاجز في بلد ليس له ـ مع كل احترامي ـ المجهودات والنظرة الاستشرافية لبرامجهم.

بالنسبة لوادي الشلف، الحمد لله هذا الغيث جاءنا بالخير اليوم، بالأمس كنا 70.02 ٪ من امتلاء السدود على المستوى الوطني ومنذ شهرين كنا أقل من 52 ٪.

عندنا 9 سدود فاضت ومن بينها سد الشلف، وأعود للشلف عندنا تقريبا 20 سدا ووصلنا من 20 إلى 90.

وعندنا 47 سدا تتراوح نسبة امتلائها بين 50 و60 ٪، الحمد لله في الجزائر يسقط عموما 12 مليار م^3 من الغيث واليوم نحن مجندون بالنسبة لسدودنا كي نستقطب 6، 7، 8 من دون مشكل والباقي يذهب على مستوى الآبار العميقة.

اليوم، بالنسبة للشلف عندما يمتلئ السد كل ما هو زيادة يذهب.

أولا، نحمد الله على وجود السد لأنه لولا هذا السد الذي لا يسمح لها بالخروج من بقعتها لسقطت على بودينار والصور، والبلديات المعنية في ولاية مستغانم أكثر مما رأيناه، والحمد لله أنه لا توجد خسائر بشرية، الشيء الذي نقوله لابد أن يتجنب الناس البناء في ضفاف السدود والوديان.

أنا تعلمت في غرداية وكان عندي الشرف آنذاك وقمنا بواجبنا كإطارات في غرداية، تعلمت كلمة مع ناس غرداية قالولي: «الوادي يأخذ حقه» معناها الذي يبني في ضفاف الوادي سيكون في خطر.

الطبيعة تعود إلى أصلها، هناك المجرى الأصغر والمجرى الأكبر، لأنه ليس بسبب جفاف خمس سنوات أو عشرٍ، أظن أن الوادي هدأ وأبني في وسطه.

الحمد لله في مستغانم في بودينار والصور نعرف المنطقة، الفلاحون بنوا مساكنهم، الهدف اليوم هو كيف يمكننا أن نبعد الناس عن ضفاف السد وهذا شيئ.

الشيء الثاني، الحواجز ـ إن شاء الله ـ مبرمجة في المخطط القادم ونعمل لتسيير برنامج فخامة رئيس الجمهورية، وبالنسبة للسدود عندنا 80 موقعا في الجزائر أحصيت والدراسات بدأت فيها لإنجاز سدود في المستقبل.

80 سدا، وليس حاجزا مائيا، في البرنامج الخماسي القادم تكون التسجيلات ـ إن شاء الله ـ حتى نبدأ تجسيد هذه 80، 40 أو 30 وهكذا.

اليوم، الجزائر عندها 80 دراسة هي في طور الإنجاز حتى في السنوات المقبلة ننجز هاته السدود إن شاء الله.

إذن، أظن أنه بهذه الكيفية قد أتممت الجواب، شكرا سيدي الرئيس وعفوا على الإطالة، بارك الله فيك.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ شكرا للسيدات والسادة الحضور، الشكر لطارحي الأسئلة التي سمعنا ردودها من قبل مسؤولي القطاعات المعنية، للجميع أقول شكرا والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والثلاثين صباحا

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 2 جمادى الثانية 1438
الموافق 2 مارس 2017

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587